التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17/شباط/ 2011
(رُؤية سياسية تحليلية)

عبد العظيم جبر حافظ*

الملخص :

بدأت الثورة الليبية بمظاهرات في 15 شباط 2011 ، بعد الاحتجاجات التي حصلت في تونس ومصر، اذ اعطتها دفعاً كبيراً في المضي حتى اسقاط النظام السياسي الليبي (القذافي) وبالتعاون مع حلف شمال الاطلسي وعدد من الدول الأوربية التي اعترفت بالمجلس الوطني الليبي الانتقالي.

وقد توافرت دوافع داخلية وخارجية ادت الى انهيار نظام القذافي. تمثلت الدوافع الداخلية بطبيعة النظام السياسي الدكتاتوري، الفاقد للشرعية واحتكاره للسلطة وقمع المعارضة السياسية، والتحكم بالاقتصاد الليبي وحرمان الشعب الليبي من ثروته التي بددها القذافي على الانفاق التسليحي وتمويل الارهاب، مما انتج وضعاً اقتصادياً متردياً في نواحي الحياة المختلفة. اما الدوافع الخارجية تمثلت تحديداً بالولايات المتحدة الامريكية التي اعادت ترتيب استراتيجيتها في المنطقة العربية بما يحقق مصالح امنها ومصالح حلفائها.

وبعد انهيار النظام السياسي الليبي السابق فان ليبيا (الدولة والشعب) واجهت وستواجه تحديات تمثلت بالتحدي السياسي والسيادي والامني. وامام هذه التحديات تقع على عاتق الدولة الجديدة علاجات لها عن طريق الاتفاق على مشروع وطني يكفل حقوق وحريات الشعب والاسهام الكامل في العملية السياسية من قبل المجتمع الليبي عبر كتابة دستور والاهتمام بالجانب الاقتصادي وتوفير الأمن وإعادة بناء العلاقات العربية والدولية.

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

Abstract

The Libyan revolution started by demonstrations on 15th Feb. 2011 after the revolutions of Tunisia & Egypt, where the gave it a push to continue going ahead till the fall of the political regime in Libya (Al-Gathafi regime) & with the aid of the NATO & some European states which acknowledge "the transported Libyan patriotic council".

There were many inside & foreign motives led to the fall of Al-Gathafi regime, the inside motives were represent by the nature of dictator ate political regime, which lost its litigated existence , its keeping for the authority , the oppression of the political opposition , & the controlling the economy & depraving the peoples of Libya from their fortunes which Al-Gathafi spent on purchasing armors & funding terrorism . which led to an oppressed economical situation for the different sides of life. As for the foreign motives the were strictly represented by U.S.A. which reorganize its strategies especially in the Arabic area in away to achieve its national security interests and its alliances interests

And after the collapse of the previous political regime in Libya, today Libya "the state & the people" faced & will face challenges represented by the political, the Authorative & the security challenges. And of these challenges put the burden on the shoulders of this new state of providing cure through the agreement on a patriotic project that guarantee the rights & freedoms of the people and the full participation of the Libyan society by writing constitution, taking care for the economical side, providing security, & rebuild the Arabic & international relationships

مقدمة

تُعد ليبيا ثالث دولة عربية، بعد تونس ومصر أُطيح بنظامها السياسي بعدَ مقتل الرئيس الليبي (معمر القذافي) في 2011/10/19 على يد ثوار الشعب الليبي. إذ انطلقت الشرارة الأولى للثورة في 17/شباط/2011 في مدينة (بنغازي) التي تُعد معقل المعارضة الليبية تأريخياً، وهذا ما دفع شبابها المتأثرين بالثورة الشبابية في كل من مصر وتونس إلى الدعوة إلى التظاهر على مواقع الإنترنت والفيسبوك حيث لحق بهم شباب (طرابلس) و(مصراته) وغيرها من المدن الليبية الأخرى. ولغرض تنظيم مسار الثورة والوصول إلى أهدافهم تشكل (المجلس الوطني الانتقالي) في 2011/2/28 الذي يضم خليط من العناصر الليبية الوطنية من داخل وخارج ليبيا ، وفي مقدمتهم رئيس المجلس (مصطفى عبد الجليل) ورئيس المكتب التنفيذي (محمود جبريل) والناطق الرسمي للمجلس (عبد الحفيظ عبد القادر).

وعلى الرغم من الظروف والدوافع السياسية المشتركة التي أدَّت إلى موجة الاحتجاجات والثورة في مصر وتونس واليمن والبحرين وليبيا، لكنها اختلفت في الأساليب والوسائل التي تراوحت بين السلمية والعنفية ، وكانت الصفة السائدة في ليبيا أسلوب العنف من قبل الثوار الليبين والعنف المقابل من قبل النظام السياسي الليبي، انتهت أخيراً لصالح الثوار الليبيين.

وفي سبيل الإحاطة نسبياً بالتطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17/شباط/ 2011 سنتناول البحث وفق رؤية سياسية تحليلية تحت العناوين الآتية:

أولاً: الدوافع الداخلية والخارجية.

ثانياً: خلفيات ومسار الثورة .

ثالثاً: تشكيل الحكومة الانتقالية.

رابعاً: ليبيا أمام التحديات (رُؤية مستقبلية).

أولاً: الدوافع الداخلية والخارجية

إن انطلاق شرارات الانتفاضة في عدد من بلدان المنطقة العربية أدىَّ إلى تفجر المكبوت السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وكسر حاجز الصمت والخوف لدى أبناء هذه الشعوب وتطلعها إلى نظام سياسي وديمقراطي يكفل لها حريتها وحقوقها وتمتعها بالثورة ، وفي حالة النظام السياسي الليبي توافرت دوافع داخلية وخارجية أفضت إلى احتجاجات وانتفاضة مسلحة وثورة ضد النظام انتهت بانهياره.

1- الدوافع الداخلية:

سوف نركز في هذا المحور على الجانب السياسي والاقتصادي من الدوافع الداخلية لأنهما عاملان مؤثران في الحياة السياسية والاقتصادية في ليبيا.

أ- نوع وطبيعة النظام السياسي:

اتسم النظام السياسي الليبي السابق وبشخصية معمر القذافي. حاله كحال الأنظمة السياسية الدكتاتورية- بعدم توفر الشرعية السياسية، حيث إنه- القذافي- وَصَلَ الى السلطة بانقلاب عسكري في 1969/9/1 على الملك (إدريس السنوسي)(1951-1969) وفي سبيل أن يضع لهُ شرعية سياسية قام بتأسيس حزب سماه (الاتحاد الاشتراكي العربي). محاكاة لما فعله – جمال عبد الناصر في مصر، وأمل من ذلك مساعدته في مقاومة ما كان يسميه بالرجعية من أقرباء الملك المخلوع وحاشيته وبطانته والقبائل التي كانت موالية له، لكن الأمر لم يدم طويلاً – فقد حَلَّ (الاتحاد الاشتراكي العربي)[1]. إن حَلَّ هذا التنظيم السياسي قد جاء لاعتقاد القذافي بأنه لم يكن يمثل آلية من آليات الزعامة التي ينشدها لنفسه إضافة إلى ذلك إن قيام هذا التنظيم قد يشجع أو يحفز قوى أخرى لتأسيس أحزاب أخرى، وهذا ما يتقاطع مع الزعامة التي يبتغيها القذافي وطموحاته الشخصية في الاحتفاظ بالحكم لوحدهِ.

كان للعامل القبلي أثرهُ الكبير في استبداد النظام السياسي الليبي السابق. فعدت القبيلة واحدة من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية الحديثة والمعاصرة في ليبيا. ولهذا لايمكن لأي سياسي ليبي أن يتجاوز دور القبيلة وتأثيرها السياسي، فعلى الرغم من وعود – القذافي – في بداية الانقلاب بوضع حد لموالاة القبائل وَعدَّها بأنها تعود إلى عصر آخر، لكنهُ لم يتخلص من هذه الذهنية والثقافة التقليدية فلجأ إلى دعم القبائل مرة أخرى من أجل التخلص من معارضيه أو رفاق دربه الذي شاركوه في انقلاب 1969. بل استثمر القبيلة كأحد آليات التنافس وربما الصراع بين مكونات المجتمع الليبي بما يديم حكمه لأطول مدة ممكنة[2]. إن الطريقة التي لعب فيها القذافي الورقة القبلية من الاستبعاد إلى شراء الولاءات والدمج في نظام الولاية أدّت إلى منافسات بين القبائل في محاولة كل منهما الحصول على المنافع والامتيازات[3]. مستفيداً من توزيع (الريع النفطي) عليها بشكل واسع. وفي سبيل إحكام قبضته على السلطة بشكل عام لجأ إلى تطبيق رؤيته السياسية القائمة على فكرة (النظام الجماهيري) أي النظام القائم على لامركزية على كل المستويات لتصبح عملية اتخاذ القرار في يد المواطنين أنفسهم من خلال الديمقراطية

المباشرة عن طريق (المؤتمرات الشعبية) شرحها في كتابه المعروف (الكتاب الأخضر) عام 1976 وسماه (النظرية العالمية الثالثة)، وفي الواقع لم تكن هذه الفعاليات ذات جدوى ، لأن القرارات كانت بيد القيادة المركزية وتحديداً بيد (معمر القذافي) ،إضافة إلى ذلك أنشأ اللجان الثورية والقبلية والقيادات الشعبية، بل ذهب الى مدى أبعد بتجريد الجيش الليبي من قوته العسكرية وأبدلَ مؤسسات الجيش بالمليشيات الشعبية والكتائب التابعة لهُ عن طريق ابنائه فضلاً عن المنظومات الأمنية. كل هذه التنظيمات تعد وسائل مراقبة للشعب الليبي سيما بعد ظهور أنشطة مُعارضة ضد النظام مثلما حصل في العقاب الجماعي الذي تعرضت له قبيلة (ورفلة) في (بني وليد) حينما قام نفر من أبناءها في محاولة انقلابية ضد القذافي عام 1996[4].

ب- التحكم بالاقتصاد الليبي:

تعد ليبيا واحدة من الدول المهمة المصدرة للنفط والغاز وتمتلك واحداً من أكبر احتياطيات النفط في أفريقيا وسابع أكبر احتياطي في العالم ، وبحسب منظمة (أوبك) قدرت ثروتها الطبيعية مع نهاية عام 2009 بحوالي (46,6) مليار برميل من النفط[5]. هذه الثروة لم يستفد منها المجتمع الليبي في بناء بنية تحتية سليمة ونظام إقليمي وصحي فاعل بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة سيما ثروة (النفط)، والذي بقيت عائداته سراً من أسرار النظام الذي لايمكن لأي جهة أن تعرف حجم عوائدها واستثماراتها ، وبما إن هذه الثروة من المفترض أن تسهم في فرص ازدهار المواطنين[6] ، نرى إن البلدان التي تفتقر إلى المؤسسات الديمقراطية عملت على تعميق الفساد والاستبداد والدكتاتورية[7]. فقد انخفضت مستويات المعيشة وتعمّق الفقر واللامساواة وهبط نصيب الفرد الليبي من الدخل القومي إلى مستويات أدنى من مستويات الستينات[8]. بسبب الفساد المستفحل الذي عزز من دور اللجان الثورية وكثير من ضباط الجيش والكتائب ومكاتب الاتصال الخارجي وغيرها من الدوائر التي تؤيد النظام، ففي تقرير مؤشرات (مدركات الفساد) لعام 2010 جاءت ليبيا بالمرتبة (146) من بين (178) بلداً فقد اغتنت عائلة القذافي وأتباعها على حساب تنمية البلاد ، وبددَّ القذافي ثروة البلاد في مشاريع غير ذات جدوى في الداخل والخارج ومغامرات باهضة التكاليف في الخارج[9]. فقد قام النظام الليبي بتبديد ثروات كبيرة في دعم وتمويل الإرهاب الدولي عبر تقديم الأسلحة إلى كثير من الحركات في دول الجوار في السودان وتشاد والنيجر واليمن ولبنان وتركيا، مما دفع الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات شديدة على ليبيا وعانت البلاد من حصار اقتصادي ناهز(10) سنوات، كان له الأثر المُدّمر على

الاقتصاد الليبي، فضلاً عن تبديد أموال طائلة في بناء برامج أسلحة تدمير شامل سرعان ماتنازل عنها بعد احتلال العراق عام 2003.

كلفت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن، ليبيا، ما يزيد على (30) مليار دولار إلى جانب تدهور صناعة النفط إلى إضعاف النظام بصورة كبيرة ، وأدت إلى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشرائح كبيرة من المواطنين الليبيين لاسيما من ذوي الدخل المحدود من الموظفين وأصحاب القطاع الخاص ، وما رافقهُ من تقييد الملكية الخاصة ومنع القطاع الخاص من أخذ دوره في تنمية الواقع الاقتصادي والاتجاه بدلاً من ذلك الى تعزيز دور القطاع العام ومركزية الدولة في التعاقد مع الشركات الأجنبية للاستثمار في بعض القطاعات التي تعود بالفائدة على النظام وأهمها – القطاع النفطي– مما شكلَّ فرصة كبيرة للمقربين من النظام الليبي للإثراء على حساب الشعب الليبي مستغلين غياب الشفافية وانتشار الرشوة في العقود مع هذه الشركات[10].

ونتيجة لازدياد عدد الخريجين من المعاهد والجامعات الليبية الذي لم يهيئوا مهنياً وثقافياً واجتماعياً لأخذ مكان الأجانب في الأعمال الصناعية والخدمية، أدى إلى انتشار البطالة، هذا من جانب، ومن جانب آخر نشأ جيل جديد سياسياً واقتصادياً من جيل أبناء اللجان الثورية والتنظيمات الأمنية الذين تمرس آباؤهم على روابط القرابة مع النظام للحصول على امتيازات السلطة مما جعل الفرق واضح ونشئت طبقة فقيرة وأخرى غنية[11].

لقد كانت الآمال معقودة على إمكانية النظام السياسي الليبي السابق بتطبيق بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية خاصة بعد عام 2003– ورغم محاولات القذافي بذلك ظناً منهُ إنه قام بتحولات اشتراكية باعتماده منهجاً معتدلاً وإطلاقه إشارات للعودة إلى النظام الاقتصادي الحر... لكنها سارت إلى إشاعة حالة عدم الاستقرار السياسي، لأنه من غير الممكن أن تتوافق سلطة الاستبداد مع اقتصاد السوق... فارتفعت أسعار الوقود بنسبة 30% على الرغم من إن النفط يشكل (90%) من الصادرات الليبية و(70–80%) من واردات الحكومة... وشدَدَّ قبضته على رجال الأعمال واعتقلهم على أساس أنهم يحتكرون ميدان العمل التجاري ويخرقون مبادئ اشتراكية الشعب[12].

نخلص مما تقدم إلى أن النظام السياسي الليبي السابق مال إلى التركيز الشديد للسلطة في يد – القذافي– وبأيدي مجموعة صغيرة من الأفراد – في ظل عدم وجود مؤسسات رسمية تتميز بالكفاءة ، واحتكار الاقتصاد وسوء توزيع الثروة، انعكست كل هذه الظواهر الاستبدادية في

السياسية والاقتصاد على طبيعة القرار السياسي لغير صالح الشعب الليبي، مما أدى إلى تصاعد نقمة الرأي العام ضد النظام الليبي سيما بعد التصعيد الشعبي ضد بعض الأنظمة السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بدءاً من تونس ومصر، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انهيار النظام الليبي.

2- الدوافع الخارجية:

إن أغلب التغيرات السياسية في المنطقة العربية سيما في القرن العشرين ومابعده ، لم يكن دافعها الوحيد البيئة الداخلية، بل كان للبيئة الخارجية (العامل الخارجي) أثرٌ كبير في إحداث التغيرات، مع عدم إهمال البيئة الداخلية أو الانتقاص من عدم قدرة الشعوب على التغير، إلاّ إنها – أي البيئة الداخلية– لم تتمكن بشكل فاعل من خلق أو تكوين القدرة المطلوبة لإحداث أي تغيير، وربما يعود السبب عدم رغبة القوى الخارجية في إنضاج الظروف المناسبة للتغيير إلاّ وفق إستراتيجيتها المرسومة.

وعندما نتكلم عن الدافع أو (العامل الخارجي) فنقصد هنا تحديداً (الولايات المتحدة الأمريكية) ، فإن الولايات المتحدة أعادت ترتيب إستراتيجيتها وأولوياتها بحسب اهتمامها بالأمن الأمريكي، وإعادة ترتيب الخارطة السياسية العربية ، بما يحقق مصالحها ومصالح حلفاءها، فبعد تفاقم الخسائر الأمريكية في العراق وأفغانستان استدعت الضرورة الإستراتيجية مواجهة التحديات النوعية التي تمثلها (القاعدة) كمنظمة إرهابية وعلى بعض الأنظمة السياسية العربية الاستجابة لدعوة الولايات المتحدة بضرورة إحداث نقله نوعية في مجال إطلاق الحقوق والحريات العامة والانتقال السلمي للسلطة، ونبذ مبدأ التوريث السياسي أو [التقاعس] في الاستجابة [لمطالب] الإصلاح الداخلي[13].

هذا التعجيل أفضى في النتيجة إلى ماهو حاصل الآن من تغيرات سياسية جذرية، لهذا لايمكن إغفال دور العامل الخارجي في تحقيق التغيير في المنطقة العربية، فتغير السياسة الأمريكية مابين 2003و 2005 إزاء المنطقة العربية أسَهَم نسبياً في جعل الحراك السياسي مُمكناً من خلال التخلي عن دعم الأنظمة الدكتاتورية ودعم المعارضة ، ليس لأن هذه الأنظمة كذلك، بل لأن وجودها لم يعد يحقق المصالح الأمريكية حيث أظهرت النخب السياسية مقدرة ضعيفة على إدارة موارد البلاد التي تحكمها وتعرّضها باستمرار لتحديات داخلية لاتنجح في معالجتها بغير العنف... وهذا ما سوف يجعل من التدخل في شؤون الدول أمراً وارداً أكثر من أي

مدة سابقة، وبصورة متزايدة باستمرار، وهو ما سوف يدفع الرأي العام أيضاً إلى القبول بشكل أكبر بمثل هذه التدخلات، وربما الى تقنينها بصورة أَدّقْ في مرحلة قادمة في دائرة الأمم المتحدة لإضفاء شرعية دولية مُباشرة عليها[14].

وفي حالة ليبيا، لم يكن التدخل العسكري الأمريكي في الشأن الليبي بجديد، ففي عام 1986 قامت الولايات المتحدة بغارات جوية على طرابلس وبنغازي استهدفت القيادة الليبية ، ولم تتوقف عند ذلك الحد، بل فرضت عقوبات اقتصادية ضدها وجمِدّت الودائع الليبية وأمرت شركاتها – الأمريكية– بالتوقف عن العمل في ليبيا، وفي هذه المرحلة، ، تدخلت الولايات المتحدة بشكل رسمي وشرعي، غير أنها لم تتدخل بشكل منفرد ، بل سعت إلى إدخال أطراف أخرى مثل: الاتحاد الأوربي حتى يكتسب تدخلها شرعية أكبر.

وقد انتهجت وسائل عديدة لتنفيذ سياساتها تجاه ليبيا وتحقيق أهدافها ولاسيما الاقتصادية التي تجسدت بأوضح صورها عندما فرضت عقوباتها الاقتصادية ضد ليبيا عام 1986 واستمرارها حتى عام 1999 على الرغم من رضوخ النظام السياسي الليبي للأوامر الأمريكية ، واتخذت صورة الرضوخ أشكالاً عديدة سيما بعد 2003 أهمها التنازلات التي قدّمها الرئيس الليبي (القذافي) لأجل نيل رضا الولايات المتحدة. وفي هذه المرحلة وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة لأجل تحقيق مآربها في ليبيا وعموم منطقة شمال أفريقيا... فالولايات المتحدة تحاول السيطرة المباشرة على الشمال الأفريقي وكذلك تحقيق هدفها في محاربة الأصولية الإسلامية والقاعدة التي تدعي بتواجد قواعدها ورموزها في المنطقة[15].

ثانياً: خلفيات ومسار الثورة:

تأتي انطلاقة التغيير السياسي في ليبيا بعد أحداث الاحتجاجات التي اندلعت في تونس في الأسبوع الأخير من ك2010/1. وعلى أثر إقدام شاب في تونس (محمد البوعزيزي) إحراق نفسه في 25/ك2010/1، وسبق ذلك إقدام شاب تونسي على الانتحار في 22/ك2010/1، صعقاً بالكهرباء احتجاجاً على السياسات الحكومية التونسية ، والتي تطورت فيما بعد إلى المطالبة بالتغيير السياسي، ومُغادرة الرئيس التونسي (زين العابدين بن علي) تونس بصورة سريعة في ليلة 14/ك2011/2 بعد خروج الأمور من بين يديه، وكذلك في مصر أدت الاحتجاجات السلمية التي انطلقت في 25/ك2011/2 إلى تنحي الرئيس المصري (محمد حسني مبارك) عن السلطة

في 2011/2/11. وتكليف القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بإدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة (6) أشهر وإجراء انتخابات مجلس الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية[16].

بدأت الثورة الليبية بمظاهرات في 15/شباط/ 2011، غير إن المتظاهرين آثروا تسميتها بثورة 17/شباط (فبراير)/ احتراماً وأحياءاً لذكرى شهداء المظاهرات التي انطلقت في التاريخ نفسه بمدينة (بنغازي) أيضاً في عام 2006 والتي قمعها النظام السياسي الليبي السابق بوحشية مفرطة[17].

اتسمت المظاهرات بالسلمية في بادئ الأمر سيما في (بنغازي) والمدُن الشرقية حيث طالبت بالحرية والتغيير، إلا أن النظام السياسي لجأ إلى الرد العنيف مما أدى إلى أن تأخذ الاحتجاجات والمظاهرات منحىً آخر نحو الانتفاضة المسلحة ... ومما زاد من وتيرة الثورة نجاح المحتجين في تحرير بعض المناطق من سلطة النظام واستيلاءهم على معظم مراكز الأمن وأجهزة الاستخبارات... وعلى أثر تصاعد المواجهة بين الثوار والنظام باستخدام الأخير الطائرات والمدافع في قصف المدن والمناطق الثائرة، انشَّق الكثير من ضباط الجيش من أبناء المناطق الشرقية[18] لصالح الثوار، ويعود سبب انحيازهم للثوار أَمّا أن يكون بسبب الولاء القبلي لأبناء مناطقهم وعمومتهم ، أو لشعورهم بأن موجة قد تطال النظام كما حصل في تونس ومصر ، أو الانحياز للثورة قبل فوات الأوان. فلقد أسهَمَ انحياز العديد من القادة العسكريين والجنود في القواعد العسكرية (البرية والبحرية والجوية) لصالح الثورة في عزل نظام الحكم، وتعزيز مواقع الثوار الذي بدأوا يسيطرون على منطقة بعد منطقة التي بدأت بالسيطرة على شرق ليبيا وأمتدت الى باقي المناطق الأخرى ، حيث تم إنشاء (المجلس العسكري المؤقت الذي شَرع بدوره في تشكيل (جيش التحرير) بهدف الدفاع عن المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار[19].

وفي تطور لاحق دخلت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لمساعدة الثوار في إسقاط النظام السياسي الليبي، فاعترفت فرنسا (بالمجلس الوطني الانتقالي) في بنغازي، وَعُدَّ ذلك تطوراً في مسار الأزمة الليبية ، بوصف (فرنسا) أول دولة أوروبية تعترف بالمجلس الوطني وَوَعد (ساركوزي) الرئيس الفرنسي بإعداد خطة من (5) نقاط من أجل إنهاء حكم القذافي وتشمل النقاط ما يلي:-

1- التشويش على الكتائب الليبية التابعة للقذافي.

2- قصف ثكنة العزيزية – التي يتحصن القذافي فيها.

3- الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.

4- الإعلان عن منطقة حظر جوي في ليبيا.

وانسجاماً مع هذهِ المقترحات أعلنت فرنسا الاشتراك ضمن التحالف (الولايات المتحدة وبريطانيا) لتوجيه ضربات جوية إلى القوات الحكومية الليبية.. وتبادل السفراء مع المجلس الوطني داعية الاتحاد الأوربي إلى بدء الحوار مع المجلس الوطني[20].

ولم تتوانى الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا في قيادة حملة الإدانة ضد القذافي ودفع مجلس الأمن لإصدار قراره المرقم (1973) في استئناف الطلعات الجوية لحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة فوق الأراضي الليبية ولحماية المدنيين من هجمات كتائب القذافي وسلاحه الجوي[21]. وقد تزايد الضغط الدولي لأجل إجبار القذافي على الرحيل، تمثلَّ ذلك في مجموع الإجراءات التي اتخذت من قبل المجتمع الدولي وهي تقديم القذافي للمحكمة الجنائية الدولية وهذا يشمل تهديد شخصيات كبيرة بالملاحقة على جرائم ضد الإنسانية فقد قرر مجلس الأمن قراراً يُفوض بالإحالة ، وبهذا يكون أي شخص مسؤول عن جريمة دولية في ليبيا منذ 17/شباط/ 2011 عُرضة للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية ، وتجميد الأصول المالية التي يملكها القذافي وعائلته في الدول الغربية ، وفرض العقوبات على ليبيا من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي الذي يشمل حظر بيع الأسلحة وتطبيق نظام تفتيش للحمولات ، الأمر الذي يقود إلى ضرب تجارة ليبيا مع المجتمع الدولي، ودراسة احتمال فرض حضر جوي على الأجواء الليبية ، ومن ثم التدخل العسكري في ليبيا .... وقد سبق ذلك إرسال مقاتلات وسفن حربية أمريكية ونشرها في البحر المتوسط وتعزيز المنطقة بقوات عسكرية تنتظر أوامر التدخل، فضلاً عن وصول مستشارين عسكريين أمريكيين وبريطانيين لقيادة العمليات العسكرية للثوار والتخطيط لهم وإمدادهم بالمعلومات المهمة، وهذا ما أثر بالتالي في إضعاف البنية العسكرية لنظام القذافي ولطرق إمداداته، وهوَ ما عَجَّل في انهيار القدرات العسكرية لكتائب القذافي في الكثير من المدن الليبية وسمح للثورات بالسيطرة عليها[22]. هذا على المستوى العسكري، أما على المستوى السياسي فقد أعلنت الكثير من الشخصيات السياسية الليبية داخل النظام السياسي احتجاجها على سلوكيات النظام وممارساته القمعية ومن ثم انسحابها من العمل السياسي مع النظام السابق، وكان في مقدمة هؤلاء المستشار (مصطفى عبدالجليل) وزير العدل، وكذلك وزير الخارجية الأسبق (عبدالرحمن شلقم) وأحمد قذاف الدم قريب القذافي وممثله الشخصي في مصر،

واللواء عبد الفتاح يونس وزير الأمن. وموسى كوسه وزير الخارجية وعبد السلام التريكي ممثل ليبيا في مقر الأمم المتحدة في جنيف ، وعبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي، وغيرهم من الشخصيات التي وُجدت أن نهاية القذافي باتت وشيكة لاسيما إصرار القذافي على مواصلة القتل والاعتقال وتماديه في استخدام المرتزقة من أفريقيا والاستعانة بهم لقتل أبناء شعبه، وهو ما أدى إلى اتساع دائرة الاحتجاج والتمرد[23].

وقد أسهم اعتراف المجتمع الدولي بالمجلس الوطني الانتقالي في تآكل مكانة النظام وعلاقته الدولية والإقليمية والعربية وانهيار شرعيته السياسية، وقد وسعت تلك الاعترافات وحالات الاستقبال الرسمي التي حظي بها رئيس المجلس (مصطفى عبدالجليل) ونوابه في عدد كبير من العواصم الأوربية وانعقاد الكثير من مؤتمرات الدعم والإسناد الدولي إلى ليبيا في عزلة النظام الليبي ، وإن اعتراف المجتمع الدولي بالمجلس الوطني حقق مكاسب كبيرة للثورة الليبية ، إذ تم التعامل مع المجلس باعتباره الممثل الشرعي للشعب الليبي ، مما مهد له المشاركة في المحافل الدولية بديلاً عن نظام القذافي الذي أنحسر دوره السياسي بشدة جراء هذه المواقف لاسيما بعد مذكرة الاعتقال بشأنه وبشأن ابنه (سيف الإسلام) من قبل المحكمة الجنائية الدولية ، والتي أصبح بموجبها مطلوب للقضاء الدولي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ، فضلاً عن إن هذا الاعتراف السياسي قد وَلَدَّ مزايا اقتصادية لعلَّ من أهمها السماح بصرف الأموال الليبية المجمّدة ، ما مكنَّ المجلس الانتقالي من الإنفاق على السكان ليس في شرق ليبيا فحسب بل في غربها أيضاً[24].

ثالثاً: تشكيل الحكومة الانتقالية:

أعلن رئيس الوزراء الليبي المُكلّف (عبد الرحمن الكيب) في 2011/10/22 تشكيل الحكومة الانتقالية التي ستتولى إدارة شؤون ليبيا إلى نهاية حزيران/2012، بعد أن نالت ثقة أغلبية أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، وتضم الحكومة الانتقالية (24) حقيبة وزارية وتم استحداث بعضها للمرة الأولى مثل (وزارة الشهداء والجرحى والمفقودين، ووزارة (المجتمع المدني). وأعلنت الحكومة في بيان أولوياتها وفي مقدمتها: توفير الأمن والاستقرار وإعادة الحياة الطبيعية عبر تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ودفع الرواتب والالتزام بدَعم جهود المجلس الوطني الانتقالي للتوصل إلى مُصالحة وطنية ، ووعدت الحكومة بإرساء عدالة تضمن حقوق الأفراد الذين تعرضوا لسوء المعاملة إبان النظام السياسي الليبي السابق ومنذ سقوطه. وتضمن للمتهمين

محاكمات عادلة ، وأكدت عزمها على بناء الجيش الوطني الليبي وقوات الأمن وضم من تشاء من الليبيين – خاصة الثوار– إلى هذه القوات، في بادرة لاستيعاب الثوار[25]. وتم تعيين عدد من الوزراء الذين شاركوا في الثورة ومن خارجها – ويبدو إن هذا التعيين (من خارج الثورة) لم يرضى قياديين من الثوار، فقد هددوا بالإطاحة بالحكومة الجديدة– إذا لم تلبي مطالب بتمثيلهم في الوزارة– مما يعكس حالة من الانقسام وتعمق الخلافات القائمة بين الفصائل المسلحة التي أسهمت في إسقاط نظام القذافي قبل أيام من إعلان تشكل الحكومة الانتقالية، علماً إن رئيس الوزراء قد صَرَّح بالقول: (يمكنني أن أطمئن الجميع إن كل ليبيا ممثلة في الحكومة)[26].

إن المهمة الثقيلة التي ستقع على عاتق الحكومة الانتقالية الجديدة، هي ضرورة تحقيق التوافق الوطني في المسار السياسي الجديد بين القوى المشاركة في الثورة بما لا يؤدي إلى احتراب وأزمات بينهما، فمدينة (طرابلس) وحدها يُقدر عدد المجاميع المسلحة فيها بـ(27) مجموعة ، إضافة إلى المجاميع الأخرى في بعض المدن الليبية الأخرى، فضلا عن اختلاف التيارات السياسية والفكرية الليبية مابين (الإسلامي والمحافظ والليبرالي)، ومع ذلك يُصرح عدد من الثوار ومنهم (د. محمد عبدالقادر بيترو) الأكاديمي في جامعة (طرابلس) : (بأن الاختلافات بقيت تحت السيطرة) [27].

ويتفق الكثير من السياسيين ومنهم (السفير السابق عبد المنعم الهوني مندوب ليبيا في جامعة الدول العربية والمنشق من نظام القذافي ود. أبراهيم عمشي الأمين العام للتحالف الوطني الليبي) الذي عملوا مع النظام السياسي السابق أو خارجه، بأن الحكومة ستسعى إلى إعداد دستور عصري وديمقراطي ينهي للأبد الديكتارتورية والفساد والحكم العائلي للبلاد والإعداد لانتخابات تشريعية ستحدد وجهة الدولة الليبية وما إذا كانت سيختار النظام البرلماني أو الرئاسي؟ وستسعى كذلك إلى إزالة بقايا حكم القذافي ووضع إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية لمعالجة مظاهر الاحتقان الذي يُعاني منه الشعب الليبي منذ سنوات. وستعمل على بناء دولة ديمقراطية ومُوحدة عاصمتها– طرابلس– بشكل يُزيل جميع المخاوف على وحدتها، ولم تخف عزمها على تعقب ثروات الشعب الليبي سواء الموجودة في البنوك العالمية أو الموظفة في شركات الاستثمار العربية والعالمية ، وعلى إعادة التوجه العربي للسياسة الليبية على أسس متينة سيما مع كل (مصر وتونس والسودان) خصوصاً إن الأخيرة عانت من مغامرات – القذافي–

طويلاً، وعلاقات ليبيا المستقبلية سيحكمها مبادئ حسن الجوار والسيادة والمصالح المشتركة وبناء جسور الثقة مع أغلب دول الجوار العربي والأفريقي[28].

إن من الصعوبة بمكان توقع ما ستكون عليه ليبيا الجديدة في السنوات المقبلة إلاّ إنه من الممكن تصور احتمالات أن تواجه الحكومة الانتقالية انطلاقاً من المعطيات المعروفة والتي يبني عليها المحللون تحليلاتهم مابين مُتشائم ومتفائل. وهناك أربعة مخاطر تواجه الحكومة الانتقالية (الفوضى، والأفغنة، والتقسيم، والإسلام المتشدد). فبالنسبة للفوضى فأن المهمة التي تواجه الحكومة الانتقالية هي نزع سلاح الثوار وربما يظهر في الساحة فلول نظام القذافي المسلحين التي ربما يكونوا قادرين على زعزعة الاستقرار في المدن الليبية ، وهنا نقترب من احتمالات (الأفغنة) – وإذا فشلت الحكومة في حل معادلة التوازن القبلي ستكون أمام رياح (التقسيم) ، وفي غياب برنامج وتوافق سياسي فمن المحتمل نزوع البعض إلى التشدد الإسلامي[29].

أما وجهات النظر المتفائلة فتبني تفائلها على أن ليبيا ستبقى مجتمعاً متناغماً نسبياً، إذ إن غالبية السكان هم مُسلمون "سُنّة" ويتكلمون اللغة العربية، وذات ثروة نفطية ، تساعد على توفير الاستقرار الاقتصادي ، وعدد السكان قليل نسبياً ، وهذه كلها عوامل إيجابية لدولة مُتحدة في المستقبل.

في الوقت الحالي ، لايزال المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي أسسته المعارضة الليبية كحكومة إنتقالية مؤقتة ، والذي أعلن عن الوثيقة الدستورية في آب /2011، بالكاد يمسك بزمام السلطة في البلاد ، بينما يقوم مجلس الوزراء المنتخب من قبل المجلس الانتقالي بتصريف الأعمال اليومية ، وهو مسؤول عن الوضع الأمني في ليبيا ... وسوف يتم إنتخاب مجلس وطني جديد في حزيران 2012 ، وستوكل إليه مهمة صياغة دستور جديد لليبيا[30]

رابعاً: ليبيا أمام التحديات (رُؤية مستقبلية):

بعد انهيار النظام السياسي الليبي السابق – تقف ليبيا أمام تحديات عِدّة لازالت تعترض طريق الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني ، إذا ما انتهى الأمر إلى إيجاد علاجات موضوعية، فالخشية الكبرى أن لا تكون المعارضة الليبية ممثلة بـ (المجلس الوطني الانتقالي) قادرة على مجابهة هذه التحديات وتداعياتها... ويمكن إجمال أهم التحديات بتحديات (سياسية/اجتماعية ، وتحديات أمنية وتحديات سيادية).

1- التحدي السياسي/الاجتماعي:

إن الدولة والمجتمع الليبي قد ورثت أرثاً شمولياً وثقافة سياسية تقليدية وخضوعية ، فلم تشهد ليبيا لحظة ديموقراطية بسبب طبيعة النظام السياسي في عهد نظام القذافي الذي اتسمَّ بالطبيعة الدكتاتورية ، فالمشكلة التي تواجه ليبيا على المستوى السياسي والاجتماعي هو ضعف البُنى السياسية والاجتماعية التي سوف تقوم من (أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني) أمام البُنى التقليدية بسبب تضخم السلطة وغياب الدولة والحياة السياسية في ليبيا لما يُزيد عن أربعين عاماً مع ما يتبعهُ ذلك من ظواهر الخلاف بين سلطة الدولة الوليدة والسلطة الأهلية التقليدية، وربما التقاتل بينها الأمر الذي قد يؤدي الى اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بالمجتمع التقليدي (القبلي) مِّما قد يفضي إلى تأخر هذا المشروع بقصد تجنب الإخفاق في إدارة السلطة[31]. فليبيا لا تحتاج فقط إلى بناء ديمقراطية بل بناء دولة أولاً في الوقت نفسه، أما المشهد السياسي الليبي، فيتوزع على خمس قوى: الأولى: القوى الملكية المنحدرة من (الملك إدريس السنوسي) وهي قوى متواجدة بقوة في سويسرا وبريطانيا، والثانية: القوى القومية العربية المتشكلة منذ السبعينات من القرن الماضي التي خذلها القذافي، والثالثة: القوى الإسلامية وهي منقسمة إلى تيارين: تيار يمثلهُ الأخوان المسلمين والثاني تمثلهُ الحركات الجهادية (المجموعة الإسلامية المقاتلة، الحركة الإسلامية للشهداء، مجموعة أنصار الله) وهي متمركزة في الجبل الأخضر، والرابعة: القوى الديمقراطية التي أسسهُا المعارض الليبي (منصور الكيخيا) الذي اختطفته المخابرات الليبية بالقاهرة عام 1993 ، واعدمه القذافي ، وتواجدهم بقوة في الولايات المتحدة ، والخامسة تمثلها (الحركة الشبابية) والتي قامت بدور كبير في تفجير الثورة ، إذ يُشكل الشباب في ليبيا 60% من مجموع السكان[32].

إن عوامل الاختلاف الفكري والثقافي المتوزع ما بين هذه التيارات قد يدخلها في صراع على السلطة في بلدٍ لم يألف الديمقراطية على مستوى الممارسة السياسية أو المجتمعية. وإن الخوف كل الخوف يبقى قائما من ميل الثورة لأحد التيارات المتنافسة على السلطة لاسيما الإسلاميين المتشددين الأمر الذي يثير مخاوف من دخول (القاعدة) ، أو صراعاً ما بين هذه القوى الآنفة الذكر وشباب الثورة التي شاركت بجهد كبير في إشعالها وانهيار النظام السياسي الليبي السابق، حينها فأن المرجحّ أن تدخل البلاد في دوامة حقيقية من الفوضى وعدم الاستقرار.

وفي سبيل تهدئة المخاوف من احتمالات عودة الاستئثار بالسلطة لقبيلة أو منطقة بعينها أو حزب أو الدخول في صراع أهلي وحزبي على السلطة، يُفترض الاحتكام إلى دستور للبلاد يحدد نوع وطبيعة النظام السياسي وطريقة ممارسة السلطة وتحديد مدة زمنية يتم من خلالها إجراء انتخابات تشريعية نزيهة وشفافة.

2- التحدي السيادي:

ويتمثل في مستقبل قرار الدولة والنظام القادمين في ليبيا في ضوء حقيقة لايمكن تجاهلها ومفادها إن حلف شمال الأطلسي كان شريكاً أساسياً لـ (المجلس الوطني الانتقالي) في انهيار النظام السياسي الليبي السابق، فهل يترتب على ذلك حقوق للشركاء؟.

ففرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة قدمت جهود في الحملة التي قادها (حلف شمال الأطلسي) ضد النظام السياسي الليبي السابق- وإن كلاً مُنهم يسعى إلى الحصول على حَصّة محترمة من مشاريع إعادة الأعمار التي تقدر عائديتها بمليارات الدولارات الأمر الذي ستكون لُه تأثيرات وتداعيات على الاقتصاد الليبي، تتمثل في الخضوع لشروط هذه الدول وللمنظمات الدولية للاقتراض منها، ولكن من حسن حظ ليبيا إنَّ لديها إمكانيات مالية فائضة تزيد عن (140) مليار دولار تجعلها في غير حاجة للدعم الأمريكي أو الغربي[33]. إذا أحسنت الحكومة الليبية التصرف في هذه الإمكانات المالية. ويُعد ذلك أحد مصادر نجاح النظام الليبي القادم ، الأمر الذي يتطلب حرص النظام الجديد على عدم تدخل القوى الخارجية في السياسية الداخلية والخارجية لُه.

3- التحدي الأمني:

يبقى العامل الأمني يحتل حيزاً مُؤثرا في قدرة أو عدم قدرة الحكومة الليبية الجديدة على تثبيت نفسها في ظل الواقع الجديد، ويتمثل التحدي الأمني في فوضى الجماعات المسلحة والقرار العسكري. فلا زالت بعض المجموعات المسلحة تعمل بعيداً عن القيادة العسكرية المركزية التي تخضع لـ (المجلس الوطني الانتقالي).

إن انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار مظاهر التسلح في المجتمع الليبي ونهب مخازن الأسلحة سيشكل فرصة لبروز الجريمة المنظمة وانتشار عمليات الانتقام والثأر ضد الجماعات التي وقفت ضد الثورة سيما وجود عشرات الآلاف من ضحايا نظام العقيد القذافي ، وقد اعترف بعض السياسيين في (المجلس الانتقالي) إن الملف الأمني يُعد من الملفات الخطيرة التي ينبغي معالجتها لما لُه من انعكاس في استقرار الأوضاع.

ولعلَّ من أهم مُعالجات هذا الملف هو إعادة تشكيل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الليبية على أسس مهنية بعيداً عن أية مؤثرات عقائدية وقبلية وأن تكن تلك الأجهزة مفتوحة لكل الليبيين بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والسياسية[34]. وأن يُعطى جميع الليبيين حق المشاركة في النظام الجديد بدون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي واجتماعي وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لليبيين كافة لما في ذلك من أثر في استقرار الوضع الأمني[35].

الخاتمة :

كانت ليبيا ثالث دولة أُطيح بنظامها السياسي بعد تونس ومصر بفعل الإرادة والتصميم والتضحيات الشعبية الليبية . لقد كانت أسباب الثورة في ليبيا حاضرة وكامنة في نفوس الشعب الليبي الذي عانى من القهر السياسي وسوء توزيع الثروة وانتهاك حقوق الإنسان وقلة الخدمات العامة. فضلاً عن دور العامل الخارجي.

إنَّ انهيار النظام السياسي الليبي يثيرُ سؤالاً مهما وجوهرياً ، هل سيتمكن المجلس الوطني الانتقالي وحكومته المرتقبة بعد إجراء الانتخابات التشريعية القادمة من بناء دولة مدنية ديمقراطية؟؛ ثمة تحديات تواجه هذا المشروع من أهمها: التحديات السياسية والاجتماعية والأمنية والسيادية، الأمر الذي يفترض وجود معالجات وبدائل جوهرية لتجاوز تلك التحديات لعبور ليبيا إلى بر الأمان ، تتمثل في الإتفاق على مشروع وطني ليبي يكفل حريات وحقوق الشعب الليبي ويقرها وبإسهام كل شرائح الشعب الليبي في العملية السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والفكرية والسياسية ، عبر كتابة دستور يحدد فيه طبيعة النظام السياسي المنشود الذي يحقق لليبيين حقوقهم في الحياة والعمل بكرامة، فضلاً عن الاهتمام بالجانب الاقتصادي وتقديم الخدمات العامة والاهتمام الجدي بإعادة الأعمار والبُنى التحتية وتوفير الأمن ونبذ الصراعات السياسية والقبلية مع بناء علاقات عربية/عربية ودولية دون التدخل في الشؤون الليبية، لأن الاعتماد كلياً على الدور الخارجي سيرهن مصير ليبيا بالدول الغربية والولايات المتحدة ومن ثم فقدانها لسيادتها.

المصادر:

1- مجموعة باحثين: الاحتجاجات في تونس (أسبابها، وأهم نتائجها) في: الثورات الشعبية في الدول العربية (أسبابها ونتائجها وتداعياتها) المستقبلية)، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد/198، شباط/2011.
2- د. دهام محمد العزاوي: الثورة الليبية (الدوافع والأبعاد المستقبلية) بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول/كلية العلوم السياسية/جامعة تكريت/2011.
3- د. توفيق المديني: ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي/العدد/386، السنة/33، بيروت ، 2011.
4- د. المولدي الأحمر، مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة (تقييم حالة) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة) ، حزيران/2011.
5- منصورية مخفي: القذافي في قبضة العدالة /موقع الجزيرة /2011/3/15.
6- يحيى زبير: نهاية نظام حكم القذافي/موقع الجزيرة /2011/2/23.
7- جوردن جونسون ومجيد الهيثي: لعنة النفط (الاقتصاد السياسي للاستبداد) دراسات عراقية ، بيروت ، ط1، 2008.
8- تيري كارل: مخاطر الدولة النفطية ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، ط1، 2000.
9- محمد عصام العروسي، الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي ، مجلة المستقبل العربي، العدد/393، السنة/34، بيروت، 2011.
10- (نت) www.Swiss in for.ch.
11- (نت) www.Keyston.com في 2011/12/20.
12- عبدالرحمن أبو عوف: مستقبل ليبيا بعد القذافي، موقع (المصريون) www.almasreun.com في 2011/10/22.
13- عبد الآله بلقزيز: مشكلات ما بعد سقوط القذافي، مجلة المستقبل العربي، العدد/393، السنة/34، ت2011/2.
14- خير الدين حسيب ليبيا إلى أين؟ سقوط نظام القذافي ولكن؟ مجلة المستقبل العربي، العدد/391، السنة 34،بيروت، أيلول ،2001.
15- خير الدين حسيب : الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 398 ، السنة 34 ، بيروت ، نيسان ،2012

المصادر والهوامش

1. ينظر: د. المولدي الأحمر: مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة (تقييم حالة) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة) ، حزيران /2011، ص13-14.
2. ينظر: د. دهام محمد العزاوي، الثورة الليبية، (الدوافع والابعاد المستقبلية) بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول، كلية العلوم السياسية/جامعة تكريت، 2011،ص9.
3. ينظر: توفيق المديني: ربيع الثورات الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد386، السنة 33 بيروت 2011 ،ص130.
4. ينظر:منصورية مخفي: نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، موقع الجزيرة 2011/3/15.
5. ينظر: يحيى زبير: نهاية نظام حكم القذافي، موقع الجزيرة 2011/2/23.
6. ينظر: د. دهام محمد العزاوي، الثورة الليبية ، المصدر السابق ، ص7.
7. ينظر:جوردون جونسون ومجيد الهيثي: لعنة النفط (الاقتصاد السياسي للاستبداد) دراسات عراقية ، بيروت، ط1، 2008، ص9.
8. ينظر: تيري لين كارل: مخاطر الدولة النفطية (تأملات في مقارنة الوفرة)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط1، 2000، ص19.
9. ينظر: د. دهام محمد العزاوي، الثورة الليبية ، مصدر سبق ذكره، ص8.
10. ينظر: د. دهام محمد العزاوي: الثورة الليبية ، مصدر سبق ذكره، ص8.
11. ينظر: د. المولدي الأحمر: مشاكل الولادة السياسية ، المصدر السابق، ص17-18.
12. ينظر: د. خلود محمد خميس: التغير السياسي في ليبيا وإستراتيجية التدخل الأمريكي في مجموعة باحثين: في الثورات الشعبية في العربية (اسبابها ونتائجها وتداعياتها المستقبلية)، أوراق دولية ،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد198، شباط 2011، ص34.
13. ينظر: د. حسين حافظ وهيب: قراءة في الأفق الإستراتيجي للدور الأمريكي في رياح التغيرات الشرق أوسطية ، أوراق دولية ، المصدر السابق ، ص10-11.
14. ينظر: محمد عصام العروسي: الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟ مجلة المستقبل العربي – العدد/393، السنة/34، بيروت ، ت2/2011، ص125.
15. ينظر: محمد عصام العروسي: الحراك السياسي ، المصدر السابق، ص131.
16. ولمزيد من التفاصيل ، ينظر: د. هيفاء أحمد محمود: الاحتجاجات في تونس (أسبابها وأهم نتائجها) أوراق دولية ،مصدر سبق ذكره، ص21-24- وأيضاً: د. سداد مولود سبع: حركة يناير الاجتماعية والتغيير في مصر. المصدر نفسه، ص27-29.
17. ينظر: د. دهام محمد العزاوي، الثورة الليبية ،مصدر سبق ذكره ، 2011، ص9.
18. ينظر: د. دهام محمد العزاوي، الثورة الليبية ، مصدر سبق ذكره، ص10.

19. ينظر: توفيق المديني: ربيع الثورات الديمقراطية العربية، المصدر السابق، ص129.
20. ينظر: د. عامر كامل أحمد: الموقف الفرنسي من الاحتجاجات والثورات التي تشهدها المنطقة العربية، في الثورات الشعبية ، المصدر السابق ، ص706.
21. ينظر: د. دهام محمد العزاوي: الثورة الليبية ، مصدر سبق ذكره، ص10.
22. ينظر: د. دهام محمد العزاوي: مصدر سبق ذكره، ص10.
23. ينظر: د. دهام محمد العزاوي: الثورة الليبية، مصدر سبق ذكره ، ص10-11.
24. ينظر: د. دهام محمد العزاوي: الثورة الليبية ، مصدر سبق ذكره ، ص11.
25. (نت) www.Swissin for.ch
26. المصدر نفسه
27. (نت) www.Keyston.com في 2011./10/20
28. ينظر: عبد الرحمن أبو عوف: مستقبل ليبيا بعد القذافي، موقع المصريونwww.almasrun.com في 2011/10/22.
29. يُنظر : عبد الرحمن ابو عوف ، مستقبل ليبيا ، مصدر سابق .
30. خير الدين حسيب ، الربيع العربي : نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 398 ، السنة 34 ، بيروت ، نيسان ، 2012 ، ص13 .
31. ينظر: عبدالاله بلقزيز، مشكلات ما بعد سقوط القذافي، مجلة المستقبل العربي، العدد/393، السنة/34، بيروت، ث2011/2 ، ص120-121.
32. توفيق المديني ، ربيع الثورات الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص131 .
33. ينظر: خير الدين حسيب: ليبيا إلى أين ؟ سقوط نظام القذافي... ولكن؟؟؟(افتتاحية العدد)، مجلة المستقبل العربي، العدد/39، السنة/34، أيلول/2001، بيروت ، ص9.
34. ينظر: د. دهام محمد العزاوي: الثورة الليبية ، مصدر سبق ذكره، ص14.
35. ينظر: خير الدين حسيب: ليبيا إلى أين ؟ المصدر السابق، ص10.